

خليل رد على «المستقبل»؛ وزارة المال أحالت مشروع الموازنة قبل انتهاء المهلة الدستورية

تعلقاً على بيان كتلة المستقبل في اجتماعها أول من أمس، حول المطالبة بإعداد الموازنة العامة لعام 2015، صدر عن المكتب الإعلامي لوزير المال علي حسن خليل البيان الآتي: «يؤكد وزير المال علي حسن خليل أنّ الوزارة قد أنجزت إعداد مشروع الموازنة لعام 2015 وأحالته على مجلس الوزراء قبل انتهاء المهلة الدستورية في آب الماضي، وأنّ الوزير خليل أكد ذلك من خلال كتب موجهة إلى مجلس الوزراء، وإثارها داخل المجلس في مناسبات مختلفة وعبر وسائل الإعلام، مشدداً على ضرورة إقرار المشروع وإحالته على المجلس النيابي، وإنّ الوزراء ممثلي كتلة المستقبل يعرفون تماماً هذه المعطيات، وهو إذ يؤكد ضرورة إقرار الموازنة في أسرع وقت، يتمنى على الكتل النيابية المختلفة تسهيل الأمر والإضطلاع بدور إيجابي داخل مجلس الوزراء وفي المجلس النيابي لإقرارها، والانتقال إلى المرحلة على تعيد الانتماء الدستوري، علماً أنّ دولة رئيس الحكومة تمام سلام قد أبلغ الوزير خليل أنه في صدد تحديد موعد لجلسة مناقشة هذا المشروع».

وكانت كتلة المستقبل اعتبرت أنّ التأخير الحاصل في إعداد الموازنة العامة للعام 2015 مسألة بالغة السلبية ليس من الجانب استمراره، لاقته إلى أنّ هذا التأخير غير المبرر في إعداد الموازنة العامة ينعكس سلباً ومن جهة أولى على عمل الحكومة وإدارات ومؤسسات الدولة التي تحتاج إلى الموازنة لكي تسترشد بها وتعمل على أساس منها وعلى وجه الخصوص لتمكين مجلس النواب من القيام بدوره باعتباره المؤسسة التشريعية والرقابية الأساسية التي تتولى دراسة وإقرار قانون الموازنة. ومن جهة ثانية ينعكس عدم إقرار الموازنة أيضاً على الأوضاع المالية العامة في البلاد وعلى الاستقرار المالي والنقدي، لا سيما في ظل المخاطر الاقتصادية والمالية المتعاظمة بسبب استمرار الأوضاع السياسية المتعدية والمخاطر الأمنية في الداخل اللبناني وتلك المنقطة إليه من بعض دول المنطقة، وأيضاً في ظل الصدمات الاقتصادية المتعاظمة من الخارج والتي لها تأثيرات بالغة الخطورة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد ولا سيما في ضوء انخفاض أسعار النفط والغاز واستمرار التقلبات النقدية الحادة الجارية في الخارج».

موظفو مستشفى بيروت الحكومي وصلوا اعتصامهم المفتوح

شائلا؛ لم أعد قادراً على الاستمرار في مسؤوليتي والخلافات بين الوزراء تؤثر في اتخاذ القرارات

فيما واصل موظفو مستشفى بيروت الحكومي اعتصامهم المفتوح في جرمها لليوم الثاني على التوالي، عقد مدير المستشفى الدكتور فيصل شاتيلاً مؤتمراً صحافياً أعلن خلاله تجديد استقالته، ومعدداً إنجازاته. وقال: «استلمت المستشفى في وضع سيء، وقد وضعت خطة إنقاذية لإعادة دوره الصحي التي في حاجة إلى بنى تحتية، على أن يبدأ مجلس الإنماء والإعمار اليوم بالعمل، لكنّ عدم صرف المال أوقف ذلك».

وأشار إلى «أنّ المعدات الطبية عمرها 13 سنة ولا نستطيع الاستمرار في استخدامها وذلك بحسب رأي الخبراء الذين يقومون بصيانتها سنوياً، لأنّ القطع أصبحت غير موجودة لهذه المعدات»، موضحاً «أنّ هناك ديوماً كثيرة ترتب على المستشفى منها ديون الموردين لشركات الأدوية وديون لوزارة المالية حوالي (61 ملياراً)، هذه السلفة كانت تؤخذ للمستشفى، وقد زرنا رئيس مجلس

النواب نبيه بري لكي يساعدنا في هذا الموضوع ووعدنا خيراً، نحن علمنا على توفير أكثر من خمسة ملايين دولار للمستشفى وساعدنا الرئيس تمام سلام والوزير وائل أبو فاعور في هذا الموضوع، وعدنا إلى التواصل مع الموردين لحلحلة المشاكل السابقة، وقد توصلنا إلى حلول ترضي الطرفين».

وقال شاتيلاً: «من الإنجازات التي حققتها: عودة المستشفى إلى عمله الطبيعي منذ شهر، وعدنا إلى إجراء عمليات القلب المفتوح وأيضاً التحضير للبدء بزراعة الأعضاء وفتحنا قسماً للكورونا، لافتاً إلى «وجود رواتب مستحقة للأطباء والموظفين».

وأضاف: «لا أستطيع الاستمرار في مسؤولياتي، وأشكر الوزير أبو فاعور على التعاون البناء والذي كان يعمل بجدد كبير لمساعد المستشفى»، معتمداً «أنّ المشاكل داخل مجلس الوزراء تؤثر في اتخاذ القرارات بالنسبة للمستشفى».

وأوضح شاتيلاً أنّ مجلس الإدارة عقد 29 جلسة خلال ثمانية

الضمان عدل المادة 42 المتعلقة بدواء «جنريك» والاتحاد العمالي طالب بالتصدي لكارتل مستوردي الأدوية

أكد الاتحاد العمالي «وجوب تطبيق الوصفة الطبية الموحدة»، مجدداً مطالبته الحكومة ووزارة الصحة تحديداً «بالتصدي لكارتل مستوردي الأدوية والمستحضرات الطبية باعتبارهم من أصحاب الكواليت الحصرية». وجاء في بيان صدر بعد اجتماع استثنائي لهيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد برئاسة غسان غصن، بمشاركة ممثلي الاتحاد العمالي العام في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: «يؤكد الاتحاد العمالي العام في لبنان وجوب تطبيق الوصفة الطبية الموحدة انطلاقاً من حرصه على ضمان مصالح المضمونين وذوي الدخل المحدود من المواطنين بحيث ينطبق الاتحاد من كون صحتهم لها الأولوية، وليس الفاتورة فقط ومن حيث يفترض بالوصفة الطبية الموحدة خفض فاتورة الدواء وتوفير الأدوية ذات الفاعلية الطبية لهذه الفئات الأساسية في المجتمع وكذلك على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فضلاً عن خفض الفاتورة الوطنية للدواء في لبنان والتي تقدر بما يفوق مليار وثلاثمائة مليون دولار سنوياً، وهي فاتورة باهظة قياساً بعدد سكان لبنان، وخصوصاً أنها تشمل نحو 11 ألف صنف دواء من دون أي مبرر لهذا العدد الهائل».

أبو فاعور: أدعو نقابة الأطباء ومن ضمن مسؤولياتها القانونية إلى السير في إجراءات طباعة وتوزيع الوصفة الطبية من دون أي إبطاء

والمتملك بموضوع الوصفة الطبية الموحدة. وحسب بيان صادر عن المجتمعين، «بعد موافقة المجلس بالإجماع على استكمال مناقشة تعديل المادة 42 من النظام الطبي، وبعد استماعه إلى عرض قدمه رئيس اللجنة الفنية، وبعد أخذ العمل بالملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الإدارة في هذا الخصوص، قرّر المجلس بالإجماع تعديل المادة 42 من النظام الطبي حيث أصبحت على الشكل التالي: لا يدفع الصندوق إلا ثمن الدواء والمواد

حرب: «التغيير والإصلاح» يمنع حصول البلديات على حصتها من عائدات الخليوي كنعان؛ تحويلها إلى وزارة المال مخالف للمادة 55 القاضي بتوزيعها مباشرة

وقال: «بالنظر إلى رفض وزراء تكتل الإصلاح والتغيير توقيع مرسوم توزيع عائدات البلديات لخلاف على آلية التوزيع، ونتيجة لشكوى العارمة من البلديات بسبب عدم دفع حصصها، طالبت رئيس مجلس الوزراء بإدراج هذا البند على جدول أعمال إحدى جلسات مجلس الوزراء، وهو ما تمّ فعلاً في الجلسة الأخيرة. وكانت المفاجأة أنّ وزيراً سابقاً للاتصالات عرض موقف كل الوزراء، ورفض إقرار مبدأ توزيع حصص البلديات من عائدات الخليوي، وفقاً للآلية القانونية المتبعة، وهو ما أدى بكل أسف، وبسبب حق الفيتو الغريب الجعبي الذي تسلك به فريق معين من الحكومة، إلى منع مجلس الوزراء من تحويل الأموال إلى البلديات، رغم إعادة تأكيد على حقوق البلديات عن السنوات الممتدة من عام 1995 إلى عام 2010».

ورداً على وزير الاتصالات، أوضح أمين سر تكتل التغيير والإصلاح النائب إبراهيم كنعان «أنّ في تحويل عائدات البلديات من الهاتف الخليوي إلى وزارة المالية مخالفة صريحة لأحكام الفقرة (2) من المادة (55) من قانون الضريبة على القيمة المضافة التي أتت بوزارة الاتصالات (بوصفها الإدارة المختصة) صلاحية واجب تادية عائدات الاتصالات الهاتفية مباشرة إلى البلديات المستفيدة، من دون أي تمييز بين عائدات هاتف ثابت وعائدات هاتف خليوي».

وأشار إلى «أنّ المبالغ المتراكمة لا تقتصر على مبلغ الـ 673 مليار ليرة الذي حوله معالي وزير الاتصالات إلى وزارة المالية، وإنما على جميع العائدات المتراكمة منذ العام 1994 تاريخ إنشاء الهاتف الخليوي، والتي بلغت باعتراف معاليه خلباً 1.503/ مليار ليرة، والتي قد تصل إلى أكثر من ذلك بنتيجة التدقيق والمقارنة».



حرب متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

البلديات تطالب بدفع حصصها من عائدات الخليوي، كما تطالب وزارة المالية بتحويل الإعامات المجددة، ما فرض على حسم هذا الأمر واتخاذ القرار المناسب فيه».

وتابع حرب: «أنّ تمسكي بتبني أحكام القوانين واحترامها، دفعني إلى تحويل كل الأموال المجددة، من عائدات الهاتف الخليوي، بما فيها حصص البلديات من عائدات الهاتف الخليوي، إلى وزارة المالية لتوزيعها على البلديات، إذ إنه من غير المعقول أن أسلم في سياسة حجز عائدات الخليوي في حساب خاص بوزارة الاتصالات التي كانت متبعة من سلفي السابقين لمخالفاتها القانون بالإصرار على مصادرة حصص البلديات من عائدات الهاتف الخليوي».

لناحية النوع والأسعر من دون أي رقابة فاعلة لأكثر من ذلك، كانت تغفل برعاية وحصانة لنافذين في الدولة».

وطالب الاتحاد «بإعادة المكتب الوطني لاستيراد الأدوية الجنريك Generique ذات المواصفات المعتمدة في منظمة الصحة العالمية والإسماك بسوق الدواء حماية للمواطنين وحفاظاً على الاقتصاد الوطني».

كما طالب «بموازاة العمل بالوصفة الطبية

أبو فاعور: أدعو نقابة الأطباء ومن ضمن مسؤولياتها القانونية إلى السير في إجراءات طباعة وتوزيع الوصفة الطبية من دون أي إبطاء

الموحدة إيجاد الضوابط الضرورية لسلامة هذه الخطوة من خلال إنشاء مختبر مركزي وطني حديث ومطوّر لفحص أدوية الجنريك بفاعلية واختيار الملائم من الأدوية التي تداوي المريض وتوفر على جيبيه الكلفة الباهظة وكى لا يدخل سوق الدواء في بازار وينعكس سلباً على صحة المرضى والمواطنين وحياتهم».

مجلس إدارة الضمان وفي سياق متصل، عقد مجلس إدارة

أشار وزير الاتصالات بطرس حرب إلى «أنّ الجهة السياسية التي تثير الضجة الإعلامية وتعترض على تحويل عائدات الخليوي إلى المالية، بما فيها حصص البلديات لكي يصار إلى دفعها إلى الجهة نفسها التي تولت إدارة وزارة الاتصالات لمدة خمس سنوات ونيف ولم تدفع للبلديات حقوقها في عائدات الخليوي، وهي اليوم، بموقفها المعارض تمنع وصول حصص البلديات من عائدات الخليوي مجدداً».

وخلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الوزارة أمس تناول فيه موضوع عائدات الهاتف الخليوي، قال حرب: «من غير الجائز السكوت على ما يسوقه البعض من مزاعم حول موثقي كوزير للاتصالات في موضوع حقوق البلديات من عائدات الهاتف الخليوي، يوم تسلمت مهماتي كوزير للاتصالات كنت على بيته من أنّ وزير الاتصالات السابقين رفضوا تحويل عائدات الهاتف الخليوي إلى وزارة المالية، ما حرم البلديات من حصصها في هذه العائدات، وإنها قد عدنا إلى تجميد مداخيل الهاتف الخليوي في حسابات بخاصة في مصرف لبنان بحجة دفعها مباشرة إلى البلديات من دون مرورها في وزارة المالية، معتمدين في ذلك على تفسير شخصي لنص المادة 55 من قانون الضريبة على القيمة المضافة، ما أدى عملياً إلى حبس أموال طالبة عن البلديات كانت قادرة على إطلاق حركة إنمائية تشمل كل المناطق اللبنانية».

وأضاف: «نتيجة هذا القرار، تراكمت عائدات الهاتف الخليوي وحصص البلديات في حساب محمد، فلم يحوّل إلى وزارة المالية من جهة، ولم تدفعها وزارة الاتصالات إلى البلديات مباشرة من جهة ثانية، ما أدى إلى حرمان البلديات من حصصها في عائدات الهاتف الخليوي، وقد بلغ مجموع حصص البلديات المتراكمة والمجمدة منذ 01/01/2010 يوم تسلمي وزارة الاتصالات الـ 673.020.300.000 ليرة لبنانية. هذا في الوقت الذي كانت

كهرباء لبنان؛ أضرار جسيمة في الشبكة وانخفاض الإنتاج بسبب العاصفة

أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان في بيان «أنّ العاصفة التي تضرب لبنان حالياً أدت إلى انخفاض الإنتاج في شكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تقنين إضافي طاول جميع المناطق اللبنانية بما فيها بيروت الإدارية. فبفضل ارتفاع الأمواج، تمّ فصل البواخر التركية «فاطمة غول» عن الشبكة، حيث من المتوقع أنّ تعادو إنتاج الطاقة الكهربائية عصر اليوم (أمس)». كذلك توقفت المجموعة الغازية رقم - 1 في معمل دير عمار جراء تعرض الشبكة لصدمة بسبب العاصفة. وكان قد تمّ توقيف المجموعة البخارية في المعمل نفسه بتاريخ 2/5/2015 من أجل أعمال صيانة طارئة، حيث من المتوقع إعادة وضعها في الخدمة مساء اليوم (أمس) الخميس الواقع فيه 2/12/2015، أما المجموعة البخارية، فمن المتوقع

أهالي العبدوة وصيدو الأسماك طالبوا بمساعدتهم والتعويض عليهم

طالب رئيس تعاونية صيادي الأسماك في عكار عبد الرزاق حافظ، «المعنيين في الدولة وفي مقدمهم وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعتر، بالاهتمام بمرقا صيادي الأسماك في العبدوة بعد التصعيد الكبير الذي لحقته العاصفتان الأخيرتان». وقال: «لقد تمّ فرز مبلغ 600 مليون ليرة لبنانية للمرقا، بحسب ما أبلغنا الوزير السابق محمد الصفي إبان توليه مهمات وزارة الأشغال، وقد نؤفد المدير العام لوزارة الأشغال حينها للاطلاع على المرقا، ووعد بإيجازه

قزي بحث أوضاع عاملات المنازل والتقى نقابة المقاولين

ترأس وزير العمل سجعان قزي أمس، اجتماعاً للجنة التسيير الوطنية في شأن وضع عاملات المنازل المهاجرات في لبنان، في حضور الأعضاء ممثلي الإدارات الرسمية المعنية ومنظمة العمل الدولية وهيئات المجتمع المدني. واستقبل قزي وفد من نقابة المقاولين برئاسة فؤاد الخازن آثار معه «موضوع العمال الأجانب، خصوصاً السوريين منهم في ورش البناء»، متفقاً «بإيجاد الحل المناسب بالشكل الذي يتوافق وشروط وزارة العمل وفي الوقت نفسه يطلق العمل في ورش البناء».

وأكد أنّ «لاحساسية تجاه الشعب السوري، وفي المقابل، لدي حرص على مصلحة اللبنانيين»، ولفت المقاولين «الابظنوا أنّ الكفالة التي يقدمونها إلى الأمن العام لإدخال السوريين تعفيهم من إجازة العمل لهؤلاء. فإني شخص يعمل على الأراضي اللبنانية يحتاج إلى إجازة عمل صادرة عن الوزارة، أيا كانت جنسيته ومهنته».

واتفق على عقد اجتماع فان، ريثما يكون قد تمّ التحضير لورقة عمل تضع الحلول المناسبة.

نقابة الوسطاء العقاريين أعادت انتخاب 4 أعضاء وجددت لمسعد فارس رئيساً لها

يوم الأربعاء في فندق «سمول فيل» في منطقة المتحف، انتخاب الأربعة أنفسهم، من بين سبعة مرشحين. وبعد اختتام اجتماع الهيئة العامة والانتخابات تمّ انتخاب هيئة المكتب، فاحتفظ فارس بالرئاسة، وبقي سيمير براج نائباً للرئيس، ووليد موسى أميناً للسر، وأحمد الطخيل أميناً للصندوق.

نقيب أطباء الأسنان؛ لا مبرر لإقفال الفرسات

اعتبر نقيب أطباء الأسنان إيلي معلوف أنّ «لا مبرر لإقفال فرسات الأسنان كونها تستورد معقمة ومغلقة، ولا يمكن التلاعب بها إطلاقاً». وخلال مؤتمر صحافي عقده أمس في مقرّ النقابة، قال معلوف: «من باب مسؤوليتنا المباشة عن أطباء الأسنان في لبنان وحرصنا على الصحة والسلامة العامة، ولأننا نحمل رسالة صحية وعلمية وإنسانية، وبعيداً من المهاترات السياسية في الزوارب الضيقة، ومن منطلق علمي، أكاديمي، مهني، نطل اليوم على الرأي العام اللبناني لطمئنهم ونقول له إنّ الفرسات السنية خصوصاً وجميع المواد المستخدمة في طبابة الأسنان في لبنان هي من المنتجات المعترف والموافق عليها عالمياً وتستخدم في أكثر الدول تقدماً في مجال طب الأسنان».

وأكد «أنّ أيّاً من المواد المستخدمة لا يمكن أن تدخل إلى لبنان إلا عبر المنافذ الشرعية وبعد موافقة الجهات المختصة من معهد البحوث الصناعية ووزارة الصحة العامة وتدقيق الجمارك اللبنانية. وإذا ما كان هناك من خلل في هذه المواد المستخدمة فهي ليست مسؤولية طبيب الأسنان الذي هو الضحية الأولى لأي منتج غير مطابق للمواصفات لأنّ مسؤولية المراقبة تقع على عاتق الدولة اللبنانية».

وأضاف: «نطلب من وزير الصحة وائل أبو فاعور مساعدتنا للتصدي لكل حالات الشاذة في طبابة الأسنان في لبنان بدءاً من المستوصفات غير الشرعية وغير المطابقة للحد الأدنى لمعايير الصحة والسلامة العامة وللمضاربات غير المشروعة. وهناك ضرورة لمنع عمالة أطباء غير لبنانيين من جنسيات مختلفة لا يمكن أن تكون عليها مراقبة لا من قبل النقابة ولا من قبل وزارة الصحة، ما يهدد السلامة العامة».

ولفت إلى «أنّ قسم التفتيش في نقابة أطباء الأسنان لديه الكثير من المخالفات المسجلة والموقفة والحال قسم منها إلى النيابة العامة وهذا الملف موجود في عهدة وزارة الصحة منذ عام تقريباً، مطالباً «بإنشاء دائرة صحية خاصة لطب الأسنان في وزارة الصحة لتفعيل التعاون بين الجانبين والعضي بالقطع إلى المستويات الأرقى».

انتخابات نقابة عمال المطابع في بيروت وجبل لبنان

عقد المجلس التنفيذي لنقابة عمال المطابع في بيروت وجبل لبنان جلسة بتاريخ 7 شباط 2015، وعلى جدول أعماله تحديد موعد انتخاب ستة أعضاء بدل الذين انتهت مدة ولايتهم. وقد تمّ تحديد نهار السبت في 7 آذار 2015 موعد الانتخابات التكميلية للمجلس التنفيذي لستة أعضاء جدد، على إثر الانتخابات من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الثالثة بعد الظهر، في مقر الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، وفي المصيبة، بنياية الزهيري، الطابق الثاني. وفي حال عدم اكتمال النصاب، تجري الانتخابات، بمن حضر، نهار السبت في 14 آذار 2015 في المكان والزمان نفسهما.

كما تمّ قرّر فتح باب الترشيحات إلى عضوية المجلس التنفيذي للنقابة، على أنّ يقدم الراغبون في الترشح بطلب إلى أمانة السر مرفق بسجل عدلي جديد، وصورة عن الهوية على أنّ يكون المرشح مسدداً للاشتراكات لتاريخه. يقلق باب الترشيحات قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات، وسوف يتمّ توجيه الدعوات إلى المنتسبين للترشح وفتح الاشتراكات المتوجبة عليهم.

مواعيد

1

2

● تفتتح جمعية الصداقة المصرية – اللبنانية لرجال الأعمال، بالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال، عند التاسعة والنصف من صباح اليوم، «ملقى الأعمال المصري – اللبناني»، في فندق فينيسيا، بمشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، الصناعة حسين الحاج حسن، السياحة ميشال فرعون، ورئيس المؤسسة العامة لتنجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» نبيل عيتاني، ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل. ● بمناسبة انتهاء سنته الثانية، ينظم مشروع تطوير القدرات الوطنية للإدارة المتكاملة للمحود في لبنان، «الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPP، لقاء في فندق «لانكستر بلازا» عند التاسعة والنصف من صباح اليوم. ويهدف المشروع إلى دعم قدرات وكالات الأربيع المعنية بإدارة وضبط الحدود، الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والأمن العام والجمارك اللبنانية. ● برعاية وحضور وزير الاتصالات بطرس حرب توقع الهيئة المنظمة للاتصالات (TRA) لبنان (CNA-M-Liban) مذكرة تفاهم، عند الثانية عشرة ظهراً في مقرّ الهيئة – وسط بيروت التجاري، مبنى مرقا 200، الطابق الثاني.